

## موقف المرجعية الدينية في النجف من الاحداث السياسية

في العراق ١٩١٨ - ١٩٢١

م. د. محمد هاشم خويطر

الجامعة المستنصرية / كلية التربية / قسم التاريخ

### ملخص البحث

يهدف هذا البحث الى تتبع اثر المرجعية الدينية وموقفها من الأحداث التي شهدها العراق بعد احتلال بريطانيا له بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ حتى اختيار الأمير فيصل بن الحسين لحكم العراق عام ١٩٢١.

تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة. تطرق المبحث الأول الى موقف المرجعية الدينية من الأحداث السياسية التي رافقت الاحتلال البريطاني للعراق بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وقيام ثورة العشرين في حزيران ١٩٢٠ والنتائج التي أفضت اليها، وفي مقدمتها تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبدالرحمن النقيب، في حين تناول المبحث الثاني موقف المرجعية الدينية من اختيار الامير فيصل بن الحسين لعرش العراق في عام ١٩٢١، وتوصلت الخاتمة الى مجموعة من النتائج التي تم توثيقها في نهاية البحث.

اعتمد البحث على مصادر متنوعة يقف على رأسها الوثائق البريطانية غير المنشورة "Foreign Office" التي تحتفظ دار الكتب والوثائق ببغداد بنسخ منها، وتكمن أهميتها في انها مصادر أصيلة وتعبر عن وجهة نظر بريطانيا الرسمية في الاحداث التي شهدها العراق في هذه المدة، وطبيعة السياسة البريطانية في بلد مهم حكمته بريطانيا، وربطت شعبه بمعاهدات سياسية، كما اعتمد البحث على عدد من الرسائل والاطاريح الجامعية التي تكمن أهميتها في انها دراسات علمية جادة أشرف عليها وناقشها اساتذة مختصون في حقل التاريخ الحديث والمعاصر، فضلاً عن ذلك فقد استفاد البحث من الكتب العربية والمعرية وبعض الصحف العراقية. وختاماً أأمل ان ينال البحث الرضا والقبول من لدن الباحثين والمعنيين بتاريخ العراق المعاصر، ومن الله العون والتوفيق .

### المقدمة

أكتسب العراق أهمية كبرى في الإستراتيجية البريطانية منذ بداية الربع الأول من القرن السابع عشر، وتتنوع المصالح البريطانية في هذا البلد ما بين المصالح الاقتصادية، فضلاً عن أهمية موقعه الاستراتيجي المتمثل بوقوعه على الخليج العربي الذي يعد طريقاً مهماً من الطرق الموصلة الى درة

التاج البريطاني المتمثلة بالهند ورغبة بريطانيا في فرض هيمنتها على منطقة الخليج العربي التي يعد العراق جزءاً لا يتجزأ منها .

شهد العراق بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ احتلالاً بريطانياً مباشراً له، وكانت بريطانيا ترغب في تحويل هذا البلد الى أحد أقاليم الهند البريطانية، وسعت لاقامة نظام احتلال استعماري تكون السلطة المطلقة فيه بأيدي القيادة العسكرية البريطانية، وان تكون الادارة المدنية فيه خاضعة لحكومة الهند البريطانية، وان توضع مقدرات هذا البلد برمتها بيد البريطانيين.

أدركت الحركة الوطنية العراقية اهداف بريطانيا في استمرار سيطرتها المباشرة على العراق، وعدم تنفيذ الوعود التي أعطيت للعرب في الحصول على الاستقلال والوحدة، فقامت بتصعيد المقاومة ضد الاحتلال البريطاني بغية الحصول على الاستقلال التام، مستمدة قوتها من المرجعية الدينية في العراق التي دعت للتصدي للمحتلين الاجانب، واجبارهم على تغيير سياستهم من الاحتلال المباشر للعراق الى صيغة أخرى تنسجم مع تطلعات العراقيين ورغباتهم في اقامة سلطة خاصة لهم .

عد الدور الذي قامت به المرجعية الدينية في العراق دوراً مهماً وخطيراً في تحريض العراقيين على الثورة ضد الاحتلال البريطاني، إذ قام علماء الدين في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة بدور فعال في قتال البريطانيين اذا امتنعوا عن اعطاءهم حقوقهم المشروعة في الاستقلال والتحرر، الأمر الذي تجسد عملياً في انتفاضة النجف الأشرف عام ١٩١٨ وثورة العشرين التحريرية عام ١٩٢٠.

يهدف هذا البحث الى تتبع اثر المرجعية الدينية وموقفها من الأحداث التي شهدها العراق بعد احتلال بريطانيا له بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ حتى اختيار الأمير فيصل بن الحسين لحكم العراق عام ١٩٢١.

تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة. تطرق المبحث الأول الى موقف المرجعية الدينية من الأحداث السياسية التي رافقت الاحتلال البريطاني للعراق بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وقيام ثورة العشرين في حزيران ١٩٢٠ والنتائج التي أفضت اليها، وفي مقدمتها تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبدالرحمن النقيب، في حين تناول المبحث الثاني موقف المرجعية الدينية من اختيار الامير فيصل بن الحسين لعرش العراق في عام ١٩٢١، وتوصلت الخاتمة الى مجموعة من النتائج التي تم تثبيتها في نهاية البحث.

اعتمد البحث على مصادر عدة يقف على رأسها الوثائق البريطانية غير المنشورة Foreign Office " التي تحتفظ دار الكتب والوثائق ببغداد بنسخ منها، وتكمن أهميتها في انها مصادر أصيلة وتعتبر عن وجهة نظر بريطانيا الرسمية في الاحداث التي شهدها العراق في هذه المدة، وطبيعة السياسة البريطانية في بلد مهم حكمته بريطانيا، وربطت شعبه بمعاهدات سياسية، كما اعتمد البحث على عدد من الرسائل والاطاريح الجامعية التي تكمن أهميتها في انها دراسات علمية جادة أشرف عليها وناقشها اساتذة مختصون في حقل التاريخ الحديث والمعاصر، فضلاً عن ذلك فقد استفاد البحث

من الكتب العربية والمعرية وبعض الصحف العراقية. وختاماً أأمل ان ينال البحث الرضا والقبول من لدن الباحثين والمعنيين بتاريخ العراق المعاصر، ومن الله العون والتوفيق .

### المبحث الأول

#### موقف المرجعية الدينية من تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة

إهتمت بريطانيا بالعراق اهتماماً كبيراً منذ بداية نشاطها في الخليج العربي، ووضعت خططاً مختلفة للسيطرة عليه قبيل قيام الحرب العالمية الأولى، وتحقق لها ذلك اثناء الحرب، الا ان سياستها المتعسفة وحكمها المباشر له أدى الى قيام انتفاضات عدة ضدهم كان من بينها انتفاضة النجف الأشرف عام ١٩١٨ (١)، وثورة العشرين التحررية (٢) التي اجبرت بريطانيا على تغيير سياستها في العراق من الحكم المباشر الى الحكم غير المباشر .

أدرك البريطانيون بعد انتهاء ثورة العشرين وجوب ايجاد تدابير جديدة تحكم العلاقة بينهم وبين العراق بغية استرضاء العراقيين الطامحين للاستقلال الناهض، فضلاً عن إعطاء شرعية لبريطانيا في حكمها ووجودها داخل العراق بدلاً من نظام الانتداب والسيادة المباشرة التي كانت تثير العراقيين كثيراً، ودفعتهم للثورة عليها، الأمر الذي كلفهم خسائر مادية ومعنوية غير قليلة (٣).

برهنت ثورة العشرين أن العراقيين حينما يواجهوا تحدياً أجنبياً فإنهم يتوحدون ضده بقوة، فأدركت بريطانيا ضرورة تفتيت الوحدة الوطنية وفك عرى التفاف العراقيين حول مرجعيتهم الدينية في النجف الأشرف التي اثبتت ابان ثورة العشرين قدرتها على التأثير في الشارع العراقي وجعله يثور على السلطة البريطانية، رغم التفاوت في امكانات الطرفين، والقضاء على الروح الوطنية التي أخذت بعداً أكثر وضوحاً، فحاولت السلطات البريطانية استغلال نقاط الضعف والانقسامات التي ظهرت بين سكان العراق عن طريق تقريب مجموعة من الذين كان لديهم الاستعداد للتعاون معها وتطبيق سياستها في العراق وابعاد الذين ثاروا ضدها (٤)، جاء تأسيس الحكومة العربية المؤقتة ليصب في هذا الاتجاه الذي أرادت بريطانيا وسعت لإقامته في العراق، فقد كان على بريطانيا إقامة حكم ( وطني) شكلي في العراق ينسجم مع مصالحها، فسعى ( برسي كوكس) ((P.COX)) (٥) اول مندوب سام لترشيح شخصية تتوافر فيها مواصفات معينة ليصبح رئيساً للحكومة المؤقتة في العراق، فتم اختيار السيد عبدالرحمن النقيب(٦) ليكون تلك الشخصية التي حظيت بالقبول من لدن البريطانيين لتبوء هذا الموقع(٧).

لم يأت ترشيح السيد عبدالرحمن النقيب لمنصب رئاسة الحكومة العراقية المؤقتة اعتباطاً، فقد ترشحت معه أسماء عدة كان من بينها طالب النقيب، إلا أن سكرتيرة وزارة الخارجية البريطانية لشؤون الشرق الادنى المس بيل ((M.Bill)) اقنعت برسي كوكس بالمكانة الدينية التي يتمتع بها السيد عبدالرحمن النقيب، فضلاً عن مكانته الاجتماعية وكبر سنه ورجاحة عقله، على العكس من طالب

النجيب الذي عرف عنه شراسة الطبع وقوة أطماعه الشخصية وطموحاته الواسعة التي لا تعرف حداً معيناً من التوقف، الأمر الذي كان يتعارض مع طبيعة السياسة البريطانية التي ترغب في اسناد الحكومة العراقية المؤقتة إلى شخصية صورية لا تكون أكثر من واجهة (( تبيض وجه السياسة البريطانية التي أصبح حكمها المباشر للعراق كالحال)) على حد رأي أحد المؤرخين (٨).

لم تكن فكرة إقامة حكومة مؤقتة في العراق وليدة الظروف التي تزامنت مع تسلم برسي كوكس منصبه كمندوب سام في العراق، وإنما كان ذلك مطروحاً قبل ذلك، إلا أن الذي اختلف فيه هو عدم تسلم هذه المسؤولية من قبل كوكس نفسه، وإنما تم تكليف أحد العراقيين بهذه المهمة، وبهذا الصدد يعلق برسي كوكس قائلاً: (( كانت هذه مناسبة شعرت بها بالحاجة إلى تعاون صديقي المحترم السيد عبدالرحمن النقيب الذي تعاون معي كثيراً عند أول احتلالنا لبغداد، لذلك قررت أن أكلفه بأن يرأس مجلس الدولة الذي كنت أفكر بتشكيله)) (٩).

جاء اختيار برسي كوكس لعبدالرحمن النقيب في محله، فالسيد النقيب كان من اشد المواليين لبريطانيا، ولم يكن يخفي موقفه الموالي لهم والمؤيد لسياساتهم، إذ صرح في مناسبات عدة للمس بيل السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني ((أن الكثير من جاؤوا إليه طالبين مشورته فأجابهم أن الانكليز فتحوا هذه البلاد وابدلوا ثروتهم من أجلها كما اراقوا دماءهم في تربتها ... لذلك فلا بد لهم من التمتع بما فازوا به.. أني أريد ان يدوم حكم الانكليز في العراق... واني اعترف بانتصاركم وانتم الحكام وأنا المحكوم...)) (١٠).

أدركت المرجعية الدينية في النجف الأشرف خطورة الخطوة التي اقدمت عليها بريطانيا بجلبها شخصية كبيرة السن وطاعة فيه ومؤيدة بشكل كامل للسياسة البريطانية في العراق، لذلك واجهت عملية تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة معارضة شديدة من قبلها، وعدت المرجعية الدينية هذه الخطوة التفاتاً على دماء الشهداء الذين قاموا بثورة العشرين، واغفالاً للتضحيات التي ضحوا وقدموها من أجل تغيير السياسة البريطانية في العراق، واجبارها على انتهاج سياسة جديدة تراعي فيها هذا الشعب الذي يختلف عن كل الشعوب التي حكمتها وبضمنها الهند (١١).

كانت المرجعية الدينية في النجف الأشرف ترغب في تشكيل مؤتمر عام للعراقيين بدلاً من (حكومة مؤقتة) تآمر بأمر بريطانيا وتخضع لرغباتها، فضلاً عن ذلك فإن المرجعية كانت تعتقد أن وزارة يرأسها عبدالرحمن النقيب الموالي بكل حواسه لبريطانيا ومجلس وزراء يعينهم برسي كوكس شخصياً ويكون لكل واحد منهم مستشار بريطاني يقوم بالاطلاع على كل ما يرفع للوزير، ويستشيره الأخير في كل شاردة وواردة، فيصبح الوزير، والحال هذه، مجرد أداة بيد المستشار البريطاني ويعمل بأمره، في الوقت الذي أصبح فيه المستشار البريطاني يمثل (( دولة داخل دولة)) وبقي الوزير (( بلا سلطة أو وزارة)) و(( لا يملك من أمره شيئاً)) (١٢).

لم يكن وضع مجلس الوزراء في الحكومة المؤقتة أفضل من وضع رئيسه عبدالرحمن النقيب ، فإن هذا المجلس كان أداة طيعة بيد برسي كوكس يأتمر بأمره ولا يمكنه إقرار أي موضوع أو رفضه إلا بموافقة المندوب السامي البريطاني، ويكفي أن نذكر أن وزراء الحكومة المؤقتة كان من النفعيين الذين أيدوا بريطانيا في كل خطواتها لاحتلال العراق، فطالب النقيب الذي كان وزيراً للداخلية كان مؤيداً للانتداب البريطاني، حين كان عبداللطيف المنديل وزير التجارة (( يخلص الود لآل سعود وخصوصاً للسلطان عبدالعزيز آل سعود)) (١٣)، وكان من المرشحين جداً بمقدم البريطانيين إلى العراق (١٤).

وهكذا أدركت المرجعية الدينية في النجف الأشرف أن عبدالرحمن النقيب وحكومته المؤقتة لا تمثل العراقيين لأنه هذه الحكومة غير وطنية وان تعيين عبدالرحمن النقيب رئيساً لها كان لمصلحة بريطانيا بالدرجة الاساس لأنه، حسبما قال للمس بيل، متحفظ على قبول أو تسنم أي منصب سياسي، وأن قبوله بهذه الحكومة المؤقتة جاء أثر اقناعه والضغط عليه من قبل المندوب السامي الذي خيره بين أن يصبح رئيساً لهذه الحكومة أو جعل الحكم بأيدي من قاموا بالثورة في الفرت الأوسط، من رجال الشيعة المعارضين لبريطانيا (١٥).

لقد عزف المندوب السامي على الوتر الحساس وأثاره لدى السيد عبدالرحمن النقيب، فلم ير كوكس أفضل من أن يغازل نقيب الاشراف في بغداد وزعيم الطريقة القادرية ورئيس بلدية بغداد السابق في العهد العثماني بالمنصب وضرورة قبوله به في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٠ بدلاً من التوجه نحو طائفة أخرى وتسليم الحكم لها، فتشكلت هذه الحكومة وهي تضم بين أعضائها وزراء من طائفة واحدة فقط، فضلاً عن يهودي واحد هو ساسون حسيقل (١٦) وزير المالية، ولم تكن تضم أي شيعي فيها سوى ما اضطر رئيس الحكومة المؤقتة من قبوله على مضض بعد أن اعتذر عزة الكركوكلي عن قبل وزارة المعارف واستلم بدلها وزارة الاشغال والاسكان فوجد النقيب في ترشيح برسي كوكس للسيد محمد مهدي الطباطبائي لوزارة المعارف اجباراً له على وضعه في هذا المنصب في حين أنه لم يجد ضيراً في تعيين يهودي في منصب مهم مثل وزارة المالية رغم أن اليهود كانوا اقلية صغيرة لا يمكن أن تقاس بنسبة الشيعة الذين قاوموا الاحتلال البريطاني وكانت مناطقهم ساحات لثورة العشرين التي اجبرت بريطانيا على تغيير سياستها المباشرة في العراق (١٧).

وهكذا نجد أن بريطانيا ومندوبها السامي في العراق لم يترددان عن استخدام النعمة الطائفية في تأسيس الدولة العراقية الحديثة التي قامت منذ بدايتها على أساس طائفي، فارسوا بذلك سياسة (( فرق تسد)) المرتبطة بهم ارتباطاً وثيقاً ووضعوا موضع التطبيق، وكان موقف برسي كوكس امتداد لموقف الكولونيل لجمن مع ضاري المحمود شيخ عشيرة زوبع العربية الذي حاول استقزازه بالقول له (( أن الحكومة البريطانية حائرة في أمركم لا تدري هل تشكل حكومة شيعية أو سنية))، الأمر الذي دفع

الشيخ ضاري للرد عليه قائلاً: (( ان العراق ليس فيه شيعة أو سنة، بل فيه علماء اعلام نرجع إليهم في أمور ديننا... )) ( ١٨ ).

بالمقابل رفضت المرجعية الدينية في النجف الأشرف الحكومة المؤقتة وعدت تأسيسها غير شرعي لأنها لم تأت عن طريق انتخابات حرة أو عن طريق مؤتمر عراقي عام، ورفضت أن تكون الشروط والقيود التي فرضت على هذه الوزارة أساساً للحكومة الدائمة المشروعة، وأدركت إن انشاء حكومة مؤقتة على قاعدة ( ثنائية الحكم )، القائمة على حصر السلطة الفعلية بيد المندوب السامي البريطاني، والزام الوزراء بتنفيذ مشورة المستشارين البريطانيين وبما يتوافق وصلاحيات الدولة المنتدبة وتعليمات السلطات البريطانية من شأنه ان يخدم المصالح البريطانية ويجعل ارادة العراقيين مرهونة بيد البريطانيين فقط ( ١٩ ).

جاء ترتيب الدعوات للأسماء المرشحة للوزارات العراقية في الحكومة المؤقتة وتوزيع المهام عليهم بصورة توحى كأنها صادرة من السيد عبدالرحمن النقيب وذلك لاسباع " واجهة وطنية عليها وليست بريطانية" ( ٢٠ )، فتألفت الحكومة العراقية المؤقتة من:

- ١- السيد عبدالرحمن النقيب رئيساً .
- ٢- السيد طالب النقيب وزيراً للداخلية.
- ٣- ساسون حسقيلى وزيراً للمالية .
- ٤- جعفر العسكري وزيراً للدفاع .
- ٥- مصطفى الألوسي وزيراً للعدلية .
- ٦- عزت باشا الكركوكلي وزيراً للأشغال العامة.
- ٧- السيد محمد مهدي الطباطبائي وزيراً للمعارف والصحة .
- ٨- عبداللطيف المنديل وزيراً للتجارة.
- ٩- محمد علي فاضل وزيراً للأوقاف ( ٢١ ).

وتمت التشكيلة الوزارية، فضلاً عن هذه الأسماء، اثني عشر وزيراً بلا وزارة ( ٢٢ )، معظمهم من كبار الاقطاعيين والتجار، ولم يراع في تشكيلة الوزارة سواء الذين لديهم حقائب وزارية أو بدونها الوضع الديني أو التمثيل الطائفي والعشائري لأن برسي كوكس اختارهم بتأنٍ لتحقيق هدفين أساسيين: أولهما شق الوحدة الوطنية التي تحققت بفضل ثورة العشرين التحررية وتوحد السنة والشيعية، وإشعار الاخيرين أنهم بهذه التشكيلة التي لم تضم سوى شيعياً واحداً عوقبوا من قبل بريطانيا، وتم منح السلطة إلى غيرهم لكي لا يكرروا تجربتهم في عام ١٩٢٠ ثانية، أما الهدف الثاني الذي سعى إليه برسي كوكس فهو افراغ أي معارضة محتملة من ان تؤثر فيها المؤسسة الدينية في النجف الأشرف بشكل اساس، وافراغ فتاواها من اطارها ومحتواها الحقيقي الوطني وإشعار الناس أن معارضة المرجعية في النجف الأشرف للحكومة المؤقتة التي كانت ضعيفة ولا تتوفر بهما أبسط مقومات الحكومة الشرعية،

إنما هو دفاع عن حقوق الشيعة السياسية وليس دفاعاً عن العراق وحقوقه الوطنية التي غمطت عبر تشكيل حكومة ناقصة وغير قادرة على أداء أي دور لها بسبب هيمنة المندوب السامي والمستشارين الذين عينهم على وزرائها، ووجود شخصية كبيرة السن وغير قادرة سوى على تنفيذ ما يطلب منها لأنه حسبما قال للبريطانيين نصاً ((أنا تابع للمنتصر)) وهو أمر يدل على ضعفه الشديد حسب الوصف الدقيق لأحد المؤرخين العراقيين (٢٣).

وبعد أن استنفذ برسي كوكس أهدافه من تشكيل الحكومة المؤقتة حاول أن يغازل المرجعية الدينية فيها عندما أعلن عن تغيير وزاري أدخل بموجبه في الثاني والعشرين من شباط ١٩٢١ شيعياً من كربلاء المقدسة هو السيد محمد مهدي بحر العلوم ليصبح وزيراً للمعارف في الحكومة النقيبية (٢٤)، إلا أن هذا الإجراء لم يرض المرجعية الدينية في النجف الأشرف لأنها كانت اقدر على معرفة مجلس وزراء مؤقت مؤلف من أكثر من عشرين شخصية عراقية من مذهب معين، ولم يأت منح محمد علي بحر العلوم وزارة المعارف رغبة في إدخال الشيعة في الحكم أو اشراكهم في القرار السياسي للعراق، وإنما جاء لأن بحر العلوم كان على صلة وثيقة بالحكام السياسيين والضباط البريطانيين في كربلاء المقدسة، فضلاً عن ذلك، فإن عائلته الإيرانية الأصل التي تحولت الى التبعية العثمانية كانت مستأثرة بتوزيع أموال الوقف من خارج العراق (٢٥).

بالمقابل حاولت المس بيل تصوير الوضع وهذا التغيير بشكل مبالغ فيه فقالت بهذا الصدد ((لا يزال الشيعة على الموقف العدائي وشكواهم الرئيسية، أن الوزارة لا تضم شيعي واحد من الوزراء أصحاب الحقائق، واعتقد أن تغييراً وزارياً سيحصل لكي يدخل واحد منهم فيها)) (٢٦) وتم هذا التغيير ليصبح وزيراً شيعياً واحداً مقابل عشرين وزيراً غير شيعياً (٢٧).

يسلط لنا (السر رونالد ستورس) ((Sir Ronald Storrs)) وهو أحد البريطانيين الذين التحقوا بالجيش البريطاني بعد احتلال بغداد مباشرة عام ١٩١٧ الضوء على معاناة أبناء العراق الذين قاموا بثورة العشرين وشعور قسم غير قليل منهم بالظلم للمعادلة التي رسمها برسي كوكس وإقامته للدولة القومية الطائفية في العراق، وخلقه بؤرة توتر دائمة في هذا الوطن، وقيامه بتجزئة مقصودة للوحدة الوطنية فيه (٢٨)، أثناء مقابلة له مع السيد محمد كاظم اليزدي (٢٩) زعيم الحوزة العلمية في النجف الأشرف ورفض الأخير قبوله رشوة من بريطانيا بلغت ألف ديناراً، وطلبه بدلاً من ذلك الاهتمام بالمرافد المقدسة في العراق، وفي مقدمتها النجف الأشرف وكربلاء المقدسة وسامراء والكاظمية والعمل على صيانتها والحفاظ على اثارها لأن العثمانيين لم يقوموا بدورهم كما يجب تجاه هذه المدن المقدسة ونقل ستورس عن المرجع الديني الأعلى في النجف الأشرف ما قاله له نصاً: ((لقد أضاع العثمانيون عطفنا وثقتنا لأنهم دمروا كل ما نملك وداسوا مصالحننا بأقدامهم. أما انتم فإن أردتم المحافظة على ولائنا فعليكم أن لا تغيطونا باتباع تلك السياسة)) (٣٠) فلخصت كلمات اليزدي حقيقة ما كان يعمل

في نفوس أبناء العراق الوطنيين الذين اختاروا الوقوف في خندق الحركة الوطنية مفضلين اياها على أي منصب أو مكسب دنيوي يمنحه المحتل البريطاني لهم .

عدت بعض المصادر التاريخية أن تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة من قبل برسي كوكس وإصراره على تكوينها الطائفي كان الهدف منها هو إبقاء العراق ضمن الاطار الطائفي الاقليمي، وجعل الطائفية السياسية سمة ملازمة للحكم في هذا البلد طوال السيطرة البريطانية عليه، لأن البريطانيين وجدوا أن من مصلحتهم التعامل مع نخبة معينة، ويقومون بدعمها أفضل من أن يتعاملوا مع أغلبية لا ترى فيهم سوى محتلين يجب مقاومتهم، وضرورة أن تأخذ السلطات البريطانية رأي الشعب العراقي في شكل الحكومة التي تشكلها عن طريق الانتخابات ومنح الحريات العامة للعراقيين (٣١)، الجوانب التي راعاها برسي كوكس عند تشكيله للحكومة المؤقتة في العراق (٣٢)، وعارضتها المرجعية الدينية الرشيدة باستمرار .

ومن جانبها فقد حاولت الحكومة العراقية المؤقتة اتخاذ بعض الاجراءات الشكلية من أجل اضافة صفة (( الوطنية)) عليها وإبعاد شبهة هيمنة البريطانيين

على حركتها، فتم إعادة المنفيين من الثوار العراقيين من جزيرة هنجام في الخليج العربي إلى العراق لقاء تعهدات مكتوبة بعدم القيام بأي نشاط سياسي ضد بريطانيا والطاعة والانقياد لأوامر الحكومة المؤقتة، وإنشاء بعض الدواوين للدوائر التي تقرر أن يعمل فيها الموظفون العراقيون تحت اشراف السلطات البريطانية، لكن ذلك لم يثن المرجعية الدينية في النجف الأشرف وعلى رأسها شيخ الشريعة الاصفهاني في مهاجمة الحكومة العراقية المؤقتة بوصفها صنعة لبريطانيا وسائرة في ركابها، وأن تشكيلها جاء التفاتاً على تضحيات العراقيين ومحاولة تكتيكية من السلطات البريطانية لعدم تشكيل المؤتمر العام (٣٣).

ظل (( المؤتمر العام)) الذي كانت المرجعية الدينية هاجس من هواجسها وهواجس الوطنيين الآخرين في العراق، وكانوا يهدفون من وراء طرحه ان يكون بديلاً عن الحكومة المؤقتة التي شكلها السيد عبدالرحمن النقيب وإرساء دعائم حكم ديمقراطي مقيد بدستور مكتوب، ليمثل هذا الطرح انتقاله نوعية في طبيعة استيعاب متطلبات المرحلة التاريخية ومواجهة أساليب بريطانيا الملتوية لضرب الحركة الوطنية في العراق (٣٤)، المسألة التي أشارت إليها احدى الصحف العراقية صراحة بقولها أن انتخاب مؤتمر وطني ينظم دستوراً يتضمن نظام الحكم وتشكيل حكومة بموجب الدستور تعد من أولى مستلزمات (( ارساء دعائم الاستقرار في البلاد)) (٣٥).

أيدت المرجعية الدينية في كربلاء المقدسة والكاظمية ما ذهبت إليه المرجعية الدينية في النجف الأشرف وفي مقدمتها شيخ الشريعة الأصفهاني من ضرورة قيام المؤتمر العام وأهمية تأليف حكومة منتخبة من الشعب العراقي لا من المندوب السامي البريطاني، فقد كانت المرجعية الدينية في النجف الأشرف تدرك أن ظاهرة الحكومة المؤقتة هو عراقي إلا أن باطنها ومحركها الأساسي هو



بريطاني، لذلك فهي محكومة بالفشل ومقيدة في كل تحركاتها بموافقة المندوب السامي الذي كان مهيمناً عليها هيمنة تامة، فأضحت هذه الحكومة مجرد واجهة شكلية فحسب، ولم يعد خافياً على الوطنيين العراقيين (( اين تستقر السلطة)) أما مجلس الوزراء فهو (( محض واجهة)) فقط(٣٦) .

كانت المرجعية الدينية في النجف الأشرف، وبسبب هشاشة الحكومة العراقية المؤقتة، تتوقع في أي لحظة أن تسقط هذه الحكومة أما بسبب وفاة رئيسها الطاعن في السن(٣٧) أو بسبب عدم قدرة الوزراء على تحمل الانتقادات التي كانت توجه لهم، فضلاً عن عدم انسجام هذه التشكيلة الوزارية فيما بينها ووجود اثني عشر شيخاً ووجيهاً بلا وزارة ولا عمل لهم سوى قبض الرواتب والحصول على وجاهة شكلية لا يحتاجونها(٣٨) ، لذلك لم يكن البريطانيون بعيدين عن نبض الشارع العراقي، فقد ورد في أحد التقارير البريطانية (( أن الناس يتبأون بسقوط مشروع الحكم الجديد، وأن المقاهي امتلأت بالأحاديث عن مكر البريطانيين وخطتهم للسير بالعراق نحو إقامة حكومة وطنية كاذبة ظاهرها عراقية، وباطنها بريطانية، وقد سرى هذا الاتجاه على أصحاب الفكر والرأي في العراق بأكمله))، ويستطرد التقرير ليؤكد ان اكثر من يؤثر على العراقيين الذين يعادونا هم "أصحاب العمائم من رجال الدين الشيعة"(٣٩) .

بالمقابل لم ينفذ الحكومة العراقية المؤقتة ما اتخذته من إجراءات شكلية إضافية من أجل اشعار العراقيين أنها حكومة عراقية خاصة لهم من قبيل نقل مقر مجلس الوزراء إلى ابنية الحكومة العثمانية السابقة، واستحداث علم جديد يحل محل العلم البريطاني، وكان ذلك بتوجيه من برسي كوكس لكي يشعر العراقيون أن حكومتهم تسعى لخدمتهم وبلغى المبرر القائل بعدم اقتناع العراقيين ((كليا بجدية نوايا حكومة جلالته)) (٤٠) .

إن هذه الإجراءات الشكلية التي قامت بها الحكومة العراقية المؤقتة لم تكن ذات تأثير يذكر على أوساط المرجعية الدينية والسياسية العراقية لأن هؤلاء قد خبروا النوايا البريطانية وأدركوا ، مثل غيرهم من الناس، بحكم تقدم وعيهم السياسي والفكري واصطدامهم بالبريطانيين في ثورة العشرين طبيعة الأساليب البريطانية وسلوكهم الخبيث مع العراقيين وشراء ذمم بعض النفسيات الضعيفة ممن والاهم (٤١)، لذلك نجد أن العراقيين المنفيين الذين عادوا من جزيرة ( هنجام) ووقعوا على تعهدات خطية بعدم معارضة الحكومة المؤقتة والتخلي عن الأساليب السابقة، فإنهم هيأوا فرصة لغيرهم لكي يطالبوا بإعادة الحياة الحزبية في العراق، الأمر الذي طالبت به صراحة احدى الصحف العراقية، حيث جاء ضمن مطالبها ضرورة ((إطلاق حرية المطبوعات وتشكيل اندية سياسية رسمية)) (٤٢) .

لقد أدركت المرجعية الدينية في النجف الأشرف، أن تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة هو اخطر خطوة اتخذتها بريطانيا للالتفاف على ثورة العشرين التحررية، ومحاولة منها لفك عرى التحالف الوثيقة بين فئات الشعب العراقي التي صلبت الثورة عودها، وكان تشكيل هذه الحكومة يصب في المصلحة البريطانية بالدرجة الأساس، فركزت من خلالها الطبيعة النخبوية الطائفية للحكم في العراق

من أجل استمرار الهيمنة البريطانية على الأشخاص الذين تم الاعتماد عليهم، فطلت الوزارات العراقية حكراً على مجموعة معينة، ووسمت السمة الطائفية منذ تشكيل هذه الحكومة العراق بميسمها (٤٣).

### المبحث الثاني

#### موقف المرجعية الدينية من ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق

لم يكن بإمكان السلطات البريطانية أن يبقى العراق بدون ملك أو عاهل عربي يحكمه لاكمال واجهة الحكومة العراقية المؤقتة من جهة، ولكي يعقد مع بريطانيا معاهدة تحل محل الانتداب من جهة أخرى، فتعددت الآراء حول من يحكم العراق وما هي المواصفات التي يجب أن تتوفر فيه، وضمن الأسماء والمقترحات التي طرحت هو أن يستلم المنسوب السامي البريطاني برسي كوكس هذه المسؤولية، ويصبح ملكاً على العراق، إلا أن هذا المقترح لم يحظ بالموافقة لأن ذلك قد يثير العراقيين ويدفعهم مرة أخرى للثورة على السلطات البريطانية لأنه إعادة الحكم البريطاني المباشر للعراق (٤٤)، فطرح اسم أحد أنجال الملك حسين لتسليم هذه المسؤولية، لأن ذلك سيكون مقبولاً من قبل العراقيين، وسيذكر ويحتفظ بفضله بريطانيا عليه، فيعقد معها معاهدة تحل محل الانتداب (٤٥).

بالمقابل كانت المرجعية الدينية في النجف الأشرف مع ترشيح الأمير فيصل أو أحد انجال الشريف حسين بن علي لعرش العراق وإنشاء حكومة عربية دستورية، فأرسل أبناء النجف الأشرف والشخصيات الوطنية في الفرات الأوسط إلى الشريف حسين برقيات ناشدته إرسال ابنه فيصل إلى العراق لاعتلاء عرشه لأنه يمتلك بعد نظر سياسي ومشاعر قومية وخبرة سياسية وقدرة على إدارة بلد مثل العراق متنوع القوميات وخضع لفترة طويلة للاحتلال العثماني، ولم يقم العثمانيون بأي دور إيجابي لإصلاح الأوضاع في مختلف المجالات والجوانب، فضلاً عن ذلك فإن منهاج الجمعيات والحركات السياسية في العراق (٤٦) وتأكيدات علماء الدين والسياسة في المدن المقدسة على أهمية الحصول على الاستقلال، فقد كان الوطنيون العراقيون يعتقدون أن أفضل من يحقق لهم هذا الاستقلال هو الأمير فيصل بن الشريف حسين، كما أن انتساب الأمير فيصل إلى الأسرة الهاشمية وكونه من سلالة الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) يجعل أبناء المدن المقدسة مثل غيرهم من العراقيين يتعاطفون معه ويحترمون نسبه الشريف (٤٧).

بالمقابل كان لبعض الساسة البريطانيين آرائهم المتوافقة مع الرأي القائل بضرورة إسناد حكم العراق للأمير فيصل، فقد عدّ نائب الحاكم البريطاني العام (ارنولد ويلسون) ((A.Wilson)) "ان فيصل هو الوحيد من بين الملوك العرب الذي لديه فكرة عن الصعوبات العملية في إدارة حكومة متمدنة على أسس عربية، وهو يدرك أن المعونة الخارجية (البريطانية) جوهرية لدوام حكومة عربية. ويدرك خطراً الاعتماد على جيش عربي، فإذا عرضنا عليه إمارة العراق فإننا سنعيد اعتبارنا في أعين العالم العربي، وليس هذا فقط، وإنما سنزِيل إلى حد كبير التهمة التي يمكن أن توجه إلينا عن سوء

نبتنا تجاه فيصل وتجاه شعب هذه البلاد معاً...)) (٤٨)، أما برسي كوكس فقد أشار إلى أن (( ترشيح أحد أبناء الحسين شريف مكة المكرمة وملك الحجاز قد ينال رضى اغلبية الشعب العراقي إن لم يكن أجمعه)) (٤٩).

كان الساسة البريطانيون يدركون أن ترشيح شخصية أخرى من خارج البيت الهاشمي، وتحديدًا من أنجال الشريف الحسين بن علي لن يكون مقبولاً من العراقيين، لاسيما من قبل المرجعية الدينية في النجف الأشرف التي كان برسي كوكس يخشاها كثيراً حتى أنه قال في أحد تقاريره عنها (( أن كربلاء لم تسبب لنا مشكلة خطيرة، أما النجف التي كانت فريسة في ايدي شيوخ البلد المحليين، فقد بقيت شوكة في جنبنا مدة من الزمن)) (٥٠).

لم يكن الأمير فيصل بعيداً عن أبناء العراق أو غريباً عن بعض الشخصيات الوطنية العراقية، فقد أوفدت مدينة النجف الأشرف إلى الحجاز في أواخر تموز ١٩١٩ الشيخ محمد رضا الشيببي (٥١) لينقل للشريف حسين بن علي أوضاع العراق العامة، ومطالب أبناء المدن المقدسة ومعهم عموم العراقيين بضرورة ارسال أحد انجاله لحكم العراق (٥٢).

أدركت بريطانيا أن المرشحين الآخرين لعرض العراق لا يمكن أن يكونوا بمستوى الأمير فيصل لأنهم سوف لن يحظوا بالقبول والموافقة لاسيما من لدن المرجعية الدينية في النجف الأشرف التي كان لها الدور الأساس في دفع العراقيين للثورة على السلطات البريطانية ابان ثورة العشرين، والتزام هذه المدينة المقدسة، وفي جميع المراحل التاريخية التي امتدت منذ أواخر العهد العثماني وبداية الانتداب البريطاني بالخط المعارض للسيطرة والهيمنة الأجنبية على العراق، ورفضت سياسة المندوب السامي برسي كوكس في ترسيخ التفرقة الطائفية بين العراقيين ومحاولة دعم اشخاص معينين من طائفة واحدة على حساب الآخرين وخنق التطلعات الوطنية لأبناء المدن المقدسة بوجه خاص، وعموم الحركة الوطنية في العراق بوجه عام (٥٣).

إن الذين ترشحت اسمائهم مع الأمير فيصل مثل السيد عبدالرحمن النقيب رئيس الحكومة المؤقتة لم يحظ بقبول المرجعية الدينية والأوساط والنخب السياسية لا بسبب توجهاته الدينية الطائفية وموالاته للبريطانيين (٥٤). ومعارضة جنوب العراق له فحسب، بل لأنه محسوب على توجه معين وشيخوخته ومرضه وعدم قدرته على تحقيق ما يصبو إليه العراقيين من الحد الأدنى من حقوقهم واستحصالها من بريطانيا، كما أن طالب النقيب لم يكن أفضل منه لأنه كان يتميز بالبطش والقسوة والاستغلال وعدم استقراره سياسياً، لذلك لم يكن جديراً بمنصب ملوكية العراق (٥٥)، أما بقية المرشحين مثل عبدالهادي العمري من الموصل وبرهان الدين نجل آخر السلاطين العثمانيين وآغا خان الغريب عن العراقيين قومياً والشيخ خزعل شيخ المحمرة وابن سعود فهم لم يحظوا بموافقة العراقيين عموماً، والمرجعية الدينية في النجف الأشرف خصوصاً لاعتبارات عدة كانت موجودة في الأمير فيصل وغير متوفرة لديهم (٥٦).

وهكذا جاء اختيار البريطانيين للأمير فيصل بن الحسين بوصفه أفضل مرشح لعرش العراق لاعتبارات عدة يقف في مقدمتها عدم انتماءه لأي من الولايات العراقية الثلاث وقبائلها العربية، مما سيجعله في موقف الغريب عن البلاد، وسيضطره ذلك للاعتماد على بريطانيا في تقديم الدعم اللازم له لإدارة الحكم في العراق ولضمان بقاءه في هذا المنصب، فضلاً عن ذلك فإن الموظفين المدنيين البريطانيين سيظلون استشاريين ومدربين لم هم تحت رعايتهم من الوزراء والموظفين العراقيين، فأدى تبنيه واختياره من قبل بريطانيا إلى ابعاد أي فرصة لأي مرشح آخر من العراقيين، ولكن من المهم، والأساس لبritانيا أن لا تثير ضده أي معارضة شعبية تحبط مشروعها في العراق الذي لم تستطع الحكومة المؤقتة من أن تنفذه أو ان تحقق جزءاً كبيراً منه لضعفها ولعدم حصولها على القبول والرضا من لدن قطاعات واسعة من العراقيين وفي مقدمتها قبول المرجعية الدينية في النجف الأشرف والحركة الوطنية العراقية، لذلك كانت بريطانيا مستعدة لقبول معارضة شكلية له لاضفاء طابع (( ديمقراطي)) على تسنمه الحكم وابعاد (( شبهة )) كونه (( رجل بريطانيا في العراق )) (٥٧).

ومن جانبه فقد حاول برسي كوكس إجراء عملية ضغط ذكية عندما اصدر بيانات عدة اشارت محتواها إلى أن أمر اختيار النظام السياسي في العراق يعود إلى العراقيين انفسهم، لكن عليهم انتخاب مندوبين عنهم لكي يعقد (( مؤتمر عام)) يتم من خلاله اختيار شكل النظام الذي يريدونه ونوع الحاكم الذي يختارونه ( )، فانعقد مؤتمر القاهرة في الثاني من آذار عام ١٩٢١ برئاسة وزير المستعمرات آنذاك (ونستون تشرشل) (( W. Churchill )) وعدد من المستشارين البريطانيين، فوقع رأي المؤتمرين على ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق من قبل دهاقنة السياسة البريطانية في الشرق الأوسط تعبيراً عن الرغبة التي تولدت لدى هؤلاء في مراعاة الرغبات الوطنية للمرجعية الدينية في النجف الأشرف، وعدم استعداد بريطانيا للدخول في مواجهة ثورة جديدة في العراق على غرار ثورة العشرين في ظل تزايد الدعوات في بريطانيا بضرورة سحب الجيش البريطاني من العراق وترك الأمر لسكانه نتيجة الخسائر التي تكبدتها بريطانيا فيه واستحقاقات ديون بريطانيا الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية (٥٨).

لقد كانت التطلعات الراغبة بمجيء الأمير فيصل بن الحسين إلى العراق وترشيحه ملكاً عليه من قبل الزعماء الوطنيين في العراق وفي مقدمتهم المرجعية الدينية في النجف الأشرف متوافقة، دون قصد، مع الرغبة البريطانية في هذا الاختيار، لا بل أن المضابط الرسمية التي ثبتها الزعماء العراقيون على ترشيح الامير فيصل كانت تشير إلى رغبة العراقيين في تولي أحد انجال الشريف حسين بن علي عرش العراق، فكان ذلك، فضلاً عن رسائلهم، التي ارسلوها إلى الحجاز قد نبهت البريطانيين إلى أهمية ترشيح الأمير فيصل الأول لعرش العراق، لاسيما أنه أبدى قبوله بالانتداب وبالمساعدة البريطانية له لأن شعب العراق غير مؤهل بعد للمسؤولية الحكومية، فحسبما أكد فيصل لأحد المسؤولين البريطانيين انه (( يطلب مساعدة بريطانية لكي يتبوأ عرش بلد إذا ما ترك لرحمة السكان المحليين فستؤول جميع الأمور هناك إلى كارثة... )) (٥٩).

لقد رأيت النخب الفكرية والسياسية والدينية في النجف الأشرف في شخص الأمير فيصل الأول - باستثناء القلة منهم - رجالاً رفيع النسب، سامي الخلق، مؤهلاً لأن يكون موضع ثقة وآمال العراقيين، إلا أن علاقاته مع البريطانيين وارتباطه بهم، ودعوته لمساعدتهم لحكم شعب صعب المراس، وحكمه صعب المراس لأنه متعدد القوميات والطوائف، حسبما يصف الأمير فيصل نفسه هذا الشعب، كانت نقطة فاصلة في توجهات المرجعية الدينية التي كانت على طوال الخط معارضة لمن يؤيد السياسة البريطانية ويعول عليها لأن التعويل على العامل الذاتي المتمثل بتضحيات العراقيين ورغبتهم في التحرر من السيطرة البريطانية البغيضة هو الأساس لديهم.

### الخاتمة

دللت المعلومات الواردة في البحث ان المرجعية الدينية الرشيدة في العراق كانت صمام أمان للعراقيين تجاه الاحداث التي شهدتها العراق طوال تاريخه الحديث والمعاصر، فقد أسهمت بدور أساس في مواجهة السياسة العثمانية التي دامت أكثر من اربعة قرون، ولم يحصل هذا البلد منها سوى التخلف والفقر والاستعباد والتفرقة والتمزق الطائفي.

دخل العراق بعد الاحتلال البريطاني له عام ١٩١٨، وعلان بريطانيا عن تطبيق نظام الانتداب فيه، مرحلة جديدة، تميزت بسعي العراقيين وبتأثير من المرجعية الدينية للتخلص من السيطرة البريطانية المباشرة، واقامة نظام سياسي جديد فيه، فجاءت انتفاضة النجف الاشرف عام ١٩١٨ لتؤشر بداية التحرك الجماهيري ضد الهيمنة البريطانية على مقدرات هذا البلد، وشكلت هذه الانتفاضة الأرضية المناسبة لانطلاقة الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠.

لم تقبل المرجعية الدينية في العراق الصيغة التي اقترحها المندوب السامي البريطاني برسي كوكس وتشكيله " الحكومة العراقية المؤقتة" برئاسة عبدالرحمن النقيب لانها لم تكن اكثر من واجهة بريطانية ممثلة لارادة المندوب السامي البريطاني، ومن وراءه حكومته، وتأتّمر باوامرها، ويخضع وزرائها لارادة وتوجيهات المستشارين البريطانيين الذين وضعوا للهيمنة على الوزراء وتوجيههم الوجهة البريطانية، أما الذين لم تكن لديهم حقائب وزارية فانهم لم يكونوا سوى وزراء بالاسم، ومجردين من كل صلاحيات تذكر.

وعلى صعيد آخر أيدت المرجعية الدينية تولى الأمير فيصل بن الحسين عرش العراق لتؤكد في موقفها الواعي هذا انها قومية التوجه وبعيدة عن القطرية أو المحلية الضيقة، وكانت تأمل من وراء توليه الحكم ان يحقق للعراقيين ما يصبون اليه من استقلال وتحرر عن السيطرة البريطانية وان يمنحهم

ذلك الفرص المناسبة للحاق بالدول المتقدمة بعيداً عن الطائفية المقيتة التي تميز بها الحكام العثمانيون أو السلطات البريطانية التي حكمت العراق بعدهم.

بالمقابل حاول الملك فيصل الأول بعد تسنمه الحكم ارضاء المرجعية الدينية عن طريق اتخاذه بعض الاجراءات الرسمية، وتبنيه مع بريطانيا سياسة ( خذ وطالب)، الا ان بقاء المندوب السامي البريطاني وسيطرته على مقدرات الامور في العراق جعلت الملك فيصل الأول معلقاً ما بين ارضاء بريطانيا التي عينته حاكماً للعراق، وما بين تقديم الخدمات وتحقيق ما تصبو اليه المرجعية الدينية والوطنيين العراقيين، فظل محكوماً بهذه المعادلة حتى نهاية حكمه .

### الهوامش

- ١- للتفصيل عن انتفاضة النجف الأشرف عام ١٩١٨ يراجع: حسن الاسدي، ثورة النجف على الانكليز، بغداد، ١٩٧٥.
- ٢- عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بيروت، ١٩٧٢؛ عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، بيروت، ١٩٧٥.
- ٣- تشير بعض المصادر أن ثورة العشرين كلفت البريطانيين حوالي (٤٠) مليون جنيه استرليني والحقت خسائر بشرية كبيرة بالبريطانيين والهنود الذين قاتلوا معهم في العراق. ينظر على سبيل المثال: هالة فتاح وفرانك كاسو، خلاصة تاريخ العراق المعاصر، تعريب مصطفى نعمان أحمد، بغداد، ٢٠١١، ص ١٩.
- ٤- ينظر : فيليب ويلارد ايرلاند ، العراق. دراسة في تطوره السياسي، تعريب جعفر خياط، بيروت، ١٩٤٩، ص ٢١٤.
- ٥- برسي زكريا كوكس عسكري وسياسي بريطاني. ولد في عام ١٨٦٤ بمقاطعة ( اسكس) شرق بريطانيا. شغل مناصب عدة في منطقة الخليج العربي خلال المدة ( ١٨٩٣ - ١٩١٤). شارك في الحملة البريطانية على العراق بصفة ( ضابط سياسي أقدم). عين أواخر عام ١٩١٧ حاكماً مدنياً في العراق. نقل عام ١٩١٩ الى ايران ليصبح سفيراً هناك. أعيد الى العراق بعد ثورة العشرين التحررية ليصبح مندوباً سامياً حتى عام ١٩٢٣. توفي عام ١٩٣٧. للتفصيل عنه يراجع: منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤ - ١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٩٥.
- ٦- هو السيد عبدالرحمن بن علي من ذرية عبدالعزيز بن الشيخ عبدالقادر الكيلاني الحسيني مؤسس الطريقة القادرية ( ١٠٧٨ - ١١٦٦). ولد السيد عبدالرحمن النقيب في محلة باب الشيخ ببغداد في السابع من تموز ١٨٤٥، ودرس علوم اللغة والدين على يد أفاضل عصره، أصبح رئيساً للحكومة العراقية المؤقتة عام ١٩٢٠. وتوفي في بغداد سنة ١٩٢٧. عنه ينظر : مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج ١، لندن، ٢٠٠٥، ص ١٣ - ٢٤.

- ٧ - F.O., 371/18948, E. 431/93, From: P. Cox, To: F.O., 21/12/1920, p.188.
- ٨- ينظر: موفق بني المرجه، السياسة البريطانية في العراق، بيروت، د.ت، ص١٣.
- 9-F.O., 371/ 18948, E. 431`/ 93, From: P. Cox, To : F.O., 21/12/1920, P. 189.
- ١٠- مقتبس في : المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ج١، تعريب جعفر الخياط، بيروت، ١٩٧٢، ص ٦٠.
- ١١- ينظر : غسان الحسني، العراق في الاستراتيجية البريطانية حتى عام ١٩٥٨، بيروت، ٢٠١٠، ص٩٣.
- ١٢- نقلا عن : عبدالحسين القطيفي، السلطة السياسية في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، بيروت، ٢٠١١، ص٨٣-٨٤.
- ١٣- نقلا عن : مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، لندن، ٢٠٠٤، ص٢١.
- ١٤- سعدون خير الله، شخصيات العراق في العهد الملكي، بيروت، د.ت، ص٧٣.
- ١٥- ينظر: : علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦،، بيروت ، ٢٠٠٥، ص١١٣.
- ١٦- للتفصيل عن ساسون حسقليل يراجع : مير بصري، المصدر السابق، ج١، ص٨٧-٩٩.
- ١٧- جعفر عبدالرزاق، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥-١٩٢٠، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٦٩-١٧٠،
- ١٨- نقلا عن : عدنان عليان، جذور التشيع في الخليج والجزيرة العربية : الشيعة والدولة العراقية الحديثة، ط٥، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٥٠.
- ١٩- ينظر : أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى ، ج٢، القاهرة ، د.ت، ص١٩.
- F.O., 371/ 5231, E. 13471, From: The High Commissioer, To: F.O., London, ٢٠- 26/10/ 1920, p. 122.
- ٢١- غسان العطية، العراق . نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، لندن، ١٩٨٨، ص٤٦٤-٤٦٥.
- ٢٢- للتفصيل عن اسماء الوزراء أصحاب الحقايب وغيرهم من الذين كانوا بدون حقايب يراجع : عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١، بغداد، ١٩٨٨، ص١٩-٢١؛ عبدالرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، بغداد، ١٩٦٧، ص٩٧.
- ٢٣- ينظر : حنا بطاطو، العراق. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، تعريب عفيف الرزاز، ط٢، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٠٣.
- ٢٤- عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، ج١، بيروت ، ٢٠٠٨، ص ١٩٣.
- ٢٥- طارق مجيد تقى العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق. التيار القومي والطائفية السياسية، بغداد، ٢٠١٠، ص٤٢.
- ٢٦- نقلا عن : بثينة الناصري، خلق الملوك، ط١، بغداد، ١٩٧٣، ص٦٧.
- ٢٧- سعدعبدالحسين الشرقي، العراق في ظل المعادلة البريطانية، بيروت، ٢٠١١، ص ٦٥.
- ٢٨- طارق مجيد تقى العقيلي، المصدر السابق، ص ٤٤.

- ٢٩- ولد السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي في مدينة (يزد) بايران عام ١٨٣١، وتلمذ في النجف الأشرف على يد خيرة علماء عصره، وله مؤلفات عدة . أصبح مرجعاً دينياً كبيراً بين عامي ١٨٩٤ حتى وفاته عام ١٩١٨ . ينظر: محمد حرز الدين، الرجال في تراجم العلماء والادباء، ج٢، النجف الأشرف، ١٩٦٤، ص ٣٢٦ .
- ٣٠- نقلا عن : ((الأخبار)) (صحيفة)، بغداد، العدد(١٠٨) ، ٢٢/تشرين الأول/١٩٤٨ .
- ٣١- ينظر: ((الاستقلال)) (صحيفة)، بغداد، العدد(٦) ، ٢٤/تشرين الأول/١٩٢٠ .
- ٣٢- ينظر : عبدالله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق الحديث، بلا، ١٩٧٦، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .
- ٣٣- ينظر: سعد عبدالحسين الشرقي، المصدر السابق، ص ٦٦؛ وللتفصيل اكثر يراجع: فوزي حمزة هادي، النخبة السياسية ودورها في التطورات السياسية في العراق ( ١٩٢١-١٩٥٨)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة العالمية للعلوم الاسلامية، لندن، ٢٠٠٦، ص ٣٢ - ٣٥ .
- ٣٤- ينظر: علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول دراسة تحليلية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٥٧ .
- ٣٥- (( دجلة )) ( صحيفة )، بغداد، العدد(٣) ، ٢٧/ حزيران/١٩٢١ .
- ٣٦- See: F.O., 371/5231. E. 14588. From: The High Commissioner, To: F.O., 16/12/1920, p. 219.
- ٣٧- كان عمر السيد عبدالرحمن النقيب عندما شكل حكومته المؤقتة خمسة وسبعين سنة. ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص ١٣ .
- ٣٨- عبدالرضا محمد حسين، وزراء العراق في العهد الملكي، بيروت، د.ت، ص ٥٣-٥٤ .
- ٣٩- F.O., 371/4235, From: The High Commissioner Baghdad , Yo : F.O., London, 22/ 12/ 1920,p. 225.
- ٤٠- نقلا عن : غسان العطية، المصدر السابق، ص ٤٦٥ .
- ٤١- علاء محمد علي، الاحداث السياسية في العراق الملكي، (( الموسم )) ( مجلة ) هولندا، العدد (٩-١٠)، ١٩٩١، ص ١٧ .
- ٤٢- (( الاستقلال ))، العدد (١٢٦)، ٩/ شباط/ ١٩٢١ .
- ٤٣- ينظر: حسن شبر، العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨ - ١٩٥٨؛ بيروت، ١٩٨٩، ص ١١٣ .
- ٤٤ - See: F.O., 371/ 5938, From : The High Commissioners, Baghdad, To: F.O., London, 29/12/1920, p. 225.
- ٤٥- غسان العطية، المصدر السابق، ص ٤٦٦؛ علي الحسيني ، موقف العراقيين من ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق، بلا، ١٩٩٩، ص ٨٣-٨٤ .



- ٤٦- للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع: هيثم حسين ابراهيم، موقف مدينة النجف من الأحزاب السياسية في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١١، ص ١٢-١٤.
- ٤٧- فراتي، علي هامش الثورة العراقية الكبرى، بغداد، ١٩٥٢، ص ٢٠.
- 48- Qutied in : 371/5038, E. 9252, Copy of Atelegam Civil Commission, Baghdad, To: Foreign Office, 31/7/1920, p. 122.
- ٤٩- مقتبس في : أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية في العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢، بغداد، ١٩٨٠، ص ٢٦.
- ٥٠- مقتبس في : جعفر خياط، النجف في المراجع الغربية، بحث ضمن موسوعة العتبات المقدسة لمؤلفها جعفر الخليلي، ح ١، النجف الأشرف، ١٩٦٦، ص ٢٦.
- ٥١- ولد في النجف الأشرف في عام ١٨٨٨، ونشأ في مدينة العلم والأدب، وبرز في مجالي النثر والشعر وكانت حياته حافلة بالنشاط السياسي والفكري، وخاض معارك مهمة ضد البريطانيين ابان حركة الجهاد في الحرب العالمية الأولى، كما اشترك في ثورة العشرين التحررية ، وأصبح عضواً في عدد من دورات المجلس النيابي العراقي. توفي في عام ١٩٦٥. ينظر عنه: محمد حسين علي الصغير، قادة الفكر الديني والسياسي في لنجف الاشرف، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٤٥-٣١٤.
- ٥٢- فريق المزهرة الفرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ١٩٢٠ ونتائجها، ج ٢، بغداد، ١٩٥٢، ص ٥١٨.
- ٥٣- ينظر: مقدم عبدالحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة الكوفة، ٢٠٠٠، ص ١٢-١٣؛ محمد صادق حسون الخزاعي، دور النخب النجفية في تشكيل الدولة العراقية من ١٩٢١-١٩٤٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٢.
- ٥٤- ينظر: عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٥٥-٥٨.
- ٥٥- ينظر: عبدالرحمن البزاز، المصدر السابق، ص ٦٣-٦٤.
- ٥٦- ينظر: سلام محمد علي، المعارضة العراقية في الميزان ١٩٢١-١٩٥٨، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٧٧.
- ٥٧- عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث ١٩١٤-١٩٣٩، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٩٧.
- ٥٨ - See: Lord Ronaldshay, The Life of Lord Curzon, London, 1928, p. 30.  
59-F.O., 371/6350, E. 5409/100/93, From : Field- Marshall Viscount Alleby, To: Earl Curzon, 15/5/122/, p. 66.

#### المصادر

#### الرسائل والاطاريح: -

- ١- فوزي حمزة هادي، النخبة السياسية ودورها في التطورات السياسية في العراق ( ١٩٢١-١٩٥٨)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة العالمية للعلوم الاسلامية، لندن، ٢٠٠٦.

- ٢- محمد صادق حسون الخزاعي، دور النخب النجفية في تشكيل الدولة العراقية من ١٩٢١-١٩٤٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١٠،
- ٣- منتهى عذاب نوب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٩٥.
- ٤- مقدم عبدالحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة الكوفة، ٢٠٠٠،
- ٥- هيثم حسين ابراهيم، موقف مدينة النجف من الأحزاب السياسية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١١.
- الكتب العربية والمعربة :-**
- ١- أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية في العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢، بغداد، ١٩٨٠.
- ٢- المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ج١، تعريب جعفر الخياط، بيروت، ١٩٧٢،
- ٣- أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى ، ج٢، القاهرة ، د.ت.
- ٤- بئينة الناصري، خلق الملوك، ط١، بغداد، ١٩٧٣.
- ٥- جعفر عبدالرزاق، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥-١٩٢٠، بغداد، ٢٠٠٥،
- ٦- جعفر خياط، النجف في المراجع الغربية، بحث ضمن موسوعة العتبات المقدسة لمؤلفها جعفر الخليفي، ح١، النجف الأشرف، ١٩٦٦.
- ٧- حسن الاسدي، ثورة النجف على الانكليز، بغداد، ١٩٧٥.
- ٨- حسن شبر، العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨؛ بيروت، ١٩٨٩، ص ١١٣،
- ٩- حنا بطاطو، العراق. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، تعريب عفيف الرزاز، ط٢، بيروت، ١٩٩٥.
- ١٠- سعدون خير الله، شخصيات العراق في العهد الملكي، بيروت، د.ت.
- ١١- سعد عبدالحسين الشرقي، العراق في ظل المعادلة البريطانية، بيروت، ٢٠١١،
- ١٢- سلام محمد علي، المعارضة العراقية في الميزان ١٩٢١-١٩٥٨، بيروت، ٢٠٠٩،
- ١٣- طارق مجيد تقي العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق. التيار القومي والطائفية السياسية، بغداد، ٢٠١٠،
- ١٤- عبدالله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق الحديث، بلا، ١٩٧٦.
- ١٥- عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بيروت، ١٩٧٢؛ عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، بيروت، ١٩٧٥.
- ١٦- عبدالحسين القطيفي، السلطة السياسية في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، بيروت، ٢٠١١،
- ١٧- عدنان عليان، جذور التشيع في الخليج والجزيرة العربية : الشيعة والدولة العراقية الحديثة، ط٥، بيروت، ٢٠٠٥.

- ١٨- عبدالرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، بغداد، ١٩٦٧
- ١٩- علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦،، بيروت ، ٢٠٠٥
- ٢٠- عبدالرضا محمد حسين، وزراء العراق في العهد الملكي، بيروت، د.ت.
- ٢١- عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دمشق، ٢٠٠٠
- ٢٢- عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث ١٩١٤-١٩٣٩، بغداد، ٢٠٠٢ .
- ٢٣- علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول دراسة تحليلية، بغداد، ٢٠٠٨.
- ٢٤- علي الحسيني ، موقف العراقيين من ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق، بلا، ١٩٩٩.
- ٢٥- غسان العطية، العراق . نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، لندن، ١٩٨٨، والعراق في الاستراتيجية البريطانية حتى عام ١٩٥٨، بيروت، ٢٠١٠.
- ٢٦- فريق المزهرة الفرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ١٩٢٠ ونتائجها، ج٢، بغداد، ١٩٥٢
- ٢٧- فيليب ويلارد ايرلاند ، العراق. دراسة في تطوره السياسي، تعريب جعفر خياط، بيروت.
- ٢٨- موفق بني المرجه، السياسة البريطانية في العراق، بيروت .
- ٢٩- محمد حرز الدين، الرجال في تراجم العلماء والادباء، ج٢، النجف الأشرف، ١٩٦٤
- ٣٠- محمد حسين علي الصغير، قادة الفكر الديني والسياسي في لنجف الاشرف، ط٢، بيروت، ٢٠٠٩.
- ٣١- مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، لندن، ٢٠٠٤.
- ٣٢- هالة فتاح وفرانك كاسو، خلاصة تاريخ العراق المعاصر، تعريب مصطفى نعمان أحمد، بغداد.

#### الكتب الاجنبية:-

- 1-See: Lord Ronaldshay, The Life of Lord Curzon, London, 1928, p. 30.
- 2 - Qutied in : 371/5038, E. 9252, Copy of Atelegram Civil Commissioner, Baghdad, To: Foreign Office, 31/7/1920, p. 122.
- 3- See: F.O., 371/5231. E. 14588. From: The High Commissioner, To: F.O., 16/12/1920
- 4- F.O., 371/18948, E. 431/93, From: P. Cox, To: F.O., 21/12/1920, p.188.

#### الدوريات :-

- ١- (( الأخبار )) (صحيفة)، بغداد، العدد (١٠٨) ، ٢٢/ تشرين الأول/ ١٩٤٨،
- ٢- (( الاستقلال )) ( صحيفة)، بغداد، العدد (٦) ، ٢٤/ تشرين الأول/ ١٩٢٠.
- ٣- (( دجلة )) ( صحيفة)، بغداد، العدد (٣) ، ٢٧/ حزيران/ ١٩٢١،
- ٤- (( الاستقلال ))، العدد (١٢٦)، ٩/ شباط/ ١٩٢١.
- ٥- علاء محمد علي، الاحداث السياسية في العراق الملكي، (( الموسم )) ( مجلة) هولندا، العدد (٩) -١٠، ١٩٩١.

**The attitude of the religious authority from political events  
in Iraq 1918-1921**

from the Constitutional Revolution in Iran

**(M. D. Mohammad Hashim Khuyt)**

Mustansiriya University / Faculty of Education / Department of Histor

**Research Summary**

This research aims to track the impact of the religious authority and its position on the events in Iraq after the occupation of Britain to him after the end of World War I in 1918 even choose Prince Faisal Bin Al Hussein to rule Iraq in 1921.

Research is divided into two sections and an introduction and a conclusion. Turning first section to the position of the religious authority of the political events that accompanied the British occupation of Iraq after the end of World War I in 1918, and the revolted in June 1920 and the results that led to it, particularly the formation of the Iraqi interim government, headed by Abdul Rahman al-Naqib, while the second section dealt with attitude the religious authority of the choice of Prince Faisal Bin Al Hussein to the throne of Iraq in 1921, and reached the conclusion to the set of results that were installed at the end of the search .

Adopted research on multiple and different sources of standing on top of the British documents unpublished Foreign Office "" which reserves the Library and Archives in Baghdad, copy them, and importance lies in it's authentic sources and express the Britain of view official in events in Iraq in this period, and the nature of British politics in an important country wisdom Britain, and linked its people political bodies, as research on a number of theses and Alatarih whose importance lies in it's scientific studies serious adopted supervised by and discussed by professors specialists in modern and contemporary history field, as well as it has benefited search of Arabic books and Arabized and some Iraqi newspapers.

Finally to obtain a full search of satisfaction and acceptance from the presence of researchers and stakeholders on Iraq today and God's help and success .